

وان كان في قطعها خطر نظر ان لم يكن في انفسها باخطر لم
يحل له القطع لانه الشئ وان كان في انفسها باخطر
البناء فان كان لخطر في القطع اكثر لم يكن له القطع
وان كان لخطر في المنة اكثر فله ان يقطع الزيادة
رجال السلامه فيه وفيه حجه انه استباح امر خطير
كجان الرزك والمناجاة وان نادى لجانين وشاك
خطر الرزك والقطع في جميع احوالهما وبه قال
الشيخ ابو محمد انه لا يجوز القطع الا لافادة فيه والمخاطبة
منه اذ بان في استئصال الكوارث لانه ليس فيه من يجرى
وخطر ولا معنى في المنع مما لا خطر فيه ومن عطلت عليه
الالام ولم يظفرها فان اراد ان يجرى نفسه بملك قد نفى
لم يكن له ذلك لكن لو وقع في سائر احواله لا يجوز منها
واركبه ان يلحق نفسه في بحر وياي ذلك وهو من
البحر على لغات الناس فعمل له ذلك حكمه بخلاف
ما في يوسف ومحمد وما الله بهم بصاننا اذ لم يكن
لا يجوز له ان يتباح شئ من ملكه وانما حجتنا على
ذكر صاحب الحاب ونسب الى الشيخ اي محل الكوارث
لانه اهورن وما كل بعض الحماك السلعة التي تواف
منها ولو قطع السلعة او اليد المتناكلة من العادل
المستقل فاطع بغير اذنه فانه فعله الفاضل يستبرئ
فيه الامام وغيره ولانه معتد بالناس في هذه الحماك

170
موسكون الى غيرهم الثاني المولى عليه لم يجر
جزن يجوز لوليه ان يخاص وهو الاب والجد ان يقطع منه
السلعة والميد المتناكلة وان كان فيه خوف وخطر
اذا كان لخطر في الرزك اكثر وليس للسلطان ذلك لان
القطع المحظور يحتاج الى نظر دقيق ومراعاة شديدة
كامله وهذا كما ان اب والجد لهما استصلاح اشياء
الكرامات كالحاج وليس للسلطان تزويجها قال
الامام وقد ذكرنا عند استواء الطرفين في احوال
خلاف ان العادل هل له ان يقطع من نفسه والاطرف
والحكا له هذه انه لم يقطع من نفسه والعلم عند الله تعالى
وعايننا قوله وللاب ان يقطع من الصغر ما للعادل
ان ينقله بنفسه غير محرج على اطلاقه وما لم يخطر بباله
ولا خوف قال صاحب العدة والحكمة وقطع السلعة اذا لم
يكن فيه خطر فيجوز الابان به للمولى الخاص والسلطان
جميعا الا فيما يليق بالماله وصوبانه عن ان يبيع ضيانه
بینه وادان للميوونات في بعض احوال والعاين بالطلبه
اي قال الامام ومن اطلق من اصحاب ابن السلطان
لم يقطع سلعة النبي والمؤمن اراد القطع الذي منه خطر
لهذا ما استاذ الامام صاحب الحاب وهو الاقرب
والاحسن وفي الحديث حجه ان يقطع المحظور
لم يجوز للمولى ان يخاص ايضا وفي حرج احوال كروايت